ألم يسقط المالكي؟

تواجه النخب السياسية والثقافية والجمهور العريض وسط الأزمة السياسية غير المسبوقة في البلاد، سؤالا تاريخيا حول تجربتنا الديمقراطية الفتية، وطريقة تعامل رئيس الحكومة نوري المالكي مع مخرجاتها، ونوع الاستشارات التي يحصل عليها والتي تجره حسب كل المراقبين، الى اعتماد أسوأ الخيارات في التعامل مع مستوى عال من الخلاف بين كبريات الكتل السياسية في العراق.

ألم يسقط المالكي حقا؟ انه سؤال في وسعنا ان نطرحه سواء بقي المالكي في السلطة ام خرج منها عبر اجراءات دستورية. ألم يسقط بعد ان سحبت عنه المشروعية اثنان من الكتل الاساسية في البلاد والقوة الثانية داخل التحالف الوطني، الى جانب العديد من الشخصيات المستقلة المعروفة بتاريخها المناهض لدكتاتورية صدام حسين، ولمظاهر الفساد وسوء التدبير في الدولة العراقية الجديدة اليوم؟

ألم يتسبب السيد المالكي في خسارة جزء كبير واساسي من مشروعيته كرئيس حكومة ائتلافية، حين راح يأمر بعرض تواقيع النواب (وبغض النظر عن عملية التدقيق التي تقوم بها الكتل المعنية) على أجهزة الأمن والشرطة والأدلة الجنائية، وهي مؤسسات يجري في العادة عرض المجرمين عليها، لا النواب المنتخبين الذين يريدون ممارسة حقهم الدستوري؟

ألم يخسر السيد المالكي الجزء الاهم من مشروعيته، حين راح بألف اسلوب واسلوب، يصنع مناخا من التهديد والتخويف وتلويحا باعتقال الاطراف السياسية الكبرى التي اضطرت الى جمع تواقيع سحب الثقة، بعد ان قام رئيس الحكومة نفسه بسد أبواب الحوار، ورفض التفاوض على تطبيق الالتزامات التاريخية التي ابرمها مع كل شركائه، وراح يتجاهل الدعوات الهادفة الى اطلاق عملية مراجعة ومحاسبة تشمل جميع مرافق التلكؤ والتعثر، الذي جعل البلاد تغرق في الجمود والعجز؟

ألم يخسر السيد المالكي الجزء الاهم من مشروعيته، ويفقد توازنه، الى درجة جعلت السيد مقتدى الصدر يسأل: لماذا علينا ان نحقق فقط في ادعاءات بوجود اطراف اجبروا النواب على التوقيع، ولماذا لا نحقق في وقائع اخرى كانت فيها الحكومة تهدد النواب ان هم وقعوا على طلب سحب الثقة؟

وبعد كل ما جرى، هل تحتاج حكومة السيد المالكي الى اجراءات جديدة كي تسحب عنها الثقة، أم ان ما حصل حتى الان، جعل منها وزارة منزوعة الثقة حكما، خاصة بعد النتائج التي خرجت بها مباحثات ارفع الاطراف السياسية في البلاد ممثلة بالتيار الصدري والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني واطراف مستقلة مهمة، واعتراضات واسعة على المالكي تصدر من قيادات المجلس الاعلى واطراف الائتلاف الوطني، وبعد الطلب المتكرر من التحالف الوطني لطرح بديل افضل قادر على نزع فتيل الازمات المتلاحقة، يؤمن بالحوار ويجنب البلاد شبح الفتنة والانقسام وحتى سيناريوهات التقسيم؟

ترى من الذي اقنع السيد المالكي بعدم الاستجابة لدعوات اجتماع اربيل الاول بشأن اعادة تأكيد الالتزامات التي كانت بمثابة صمام الامان للعملية السياسية، والتي لولاها لما حصل على ولايته الثانية؟ ومن الذي اقنع السيد المالكي بأن عليه ان لا يتحاور مع كبريات الكتل في البلاد، وان يقوم بدل ذلك بالتعامل والتحاور مع قوى لا تؤمن بالديمقراطية، ويحشد مظاهرات مفتعلة هنا او هناك، او يطلب الدعم من جهات كان يصفها هو بأنها لا تؤمن بالنظام السياسي الذي تطمح إليه النخب والقوى التي قاتلت طويلا من اجل حكم الشراكة وإزالة آثار الاستبداد الطويل؟

ان الممارسات التي عمد اليها فريق الحكومة وتلك التي يلوح بإمكانية ان يلجأ إليها، والحركة المستغربة للعسكر الذين يطالب الجميع بعدم تسييسهم، هي امور تحصل لأول مرة في نظام ديمقراطي. ويبدو ان تعريف "الحاكم القوي" الذي يعتمده السيد المالكي يعني الرجل الاكثر قدرة على ممارسة اساليب التعسف والتهديد والعسكرة، بينما يؤكد شركاؤه عبر الحوارات التي جرت طيلة الاعوام الماضية، ان على الحاكم لكي يكون قويا، ان يتقوى بمستوى التفاهم العالي الممكن مع الشركاء، وان يستند الى عمق العلاقات الوطنية التي تربطها التحديات المشتركة، الى جانب قدرة ممثلي المكونات الاجتماعية على ان يصنعوا قرارات قوية مدعومة بهذه التفاهمات، ويمكن تطبيقها بنحو سلس وراسخ وموضوعي، بعيدا عن التفرد وسياسات الاستبداد ونقض الالتزامات واحداث شروخ في رأس الهرم السياسي.

ان تعريف "رجل الدولة القوي" الذي ينسجم مع الالتزامات الدستورية، هو ما يجعل البلاد في غنى عن ازمة الثقة المؤسفة التي نراها اليوم، ولا يعلم احد نوع التحديات التي ستتركها على مسار كل الاحداث. اما الطريقة التي يستسهلها السيد المالكي في ادارة اللعبة، والقواعد الجديدة غير المألوفة في الانظمة الديمقراطية، والمرفوضة طيلة كل المراحل التي اسست لهذا العراق الجديد، فإنها مدخل لشرور تهدد مستقبل الدولة الحديثة في بلادنا، وتضع على كف عفريت، كل مقدراتنا الاخرى ومصائر ومآلات شعب لم يجد من يبلسم جراحه او يخفف معاناته التي طالت واستطالت ثم تفاقمت بفعل العجز عن ادارة حكيمة للخلافات في معظم المجالات الحيوية.مرة اخرى، ألم يسقط المالكي بعد ان بقي وحده، وبعد ان اثبت انه يخشى انعقاد جلسة سحب الثقة ويجهد نفسه اقصى الاجهاد كي يحول دون عقدها.

ان تجاهل الثقل السياسي الذي تمثله اطراف اجتماعات اربيل والنجف، والتظاهر بأن اعتراضاتهم على طريقة المالكي في ادارة الدولة، غير ذات اثر على منصب رئيس الحكومة، والتشبث بهذا المنصب بأي طريقة، يعيد الى ذاكرتنا أسوأ منطق عرفته منطقة الشرق الاوسط التي بدأت تخرج من ظلام الاستبداد لتجرب صيغة التعايش ومبدأ التعددية السياسية الضامن للاستقرار الحقيقي، والذي يعطي لشعوب المنطقة الامل بإمكانية اللحاق بركب الدول المتقدمة، بعد قرن كامل افنيناه في "الصراع البدائي على السلطة" ورفضنا فيه الحلول المدنية التي تتطلب رجال دولة من طراز رفيع، يدركون مسؤولياتهم التاريخية، ويبلورون خلال ذلك مفاهيم اكثر حداثة حول تداول السلطة وابعاد شبح الانقسامات والحروب.. مواقف تاريخية هي التي يمكنها وحسب ان تمنح لشعبنا الامل بعد كل محاولات قوى الظلام لزرع اليأس والاحباط في روح هذه الأمة.

■ كتب المحرر السياسي

عالم آخر

■ سرمد الطائي

ادعموا فريق "٦ حزيران" للدفاع عن المالكي

بموازاة حملة جمع وتدقيق تواقيع السادة النواب المطالبين بسحب الثقة عن رئيس الحكومة، هناك حملة جمع تواقيع من نوع آخر تجري على فيسبوك ابتداء من فجر الاربعاء، وهي ليست بصدد استخدام اي صلاحية دستورية للمواطنين او "الانتلجنسيا العراقية" او النخبة التي تساهم في انتاج الافكار وصناعة الرأي العام.. وانما نوع من "التعهد الاخلاقي" يرسم خارطة طريق للتعامل مع كل رئيس حكومة قد يتعرض الى الخلع او طرح الثقة.

وسواء نجح اطراف ١٩ أيار (اجتماع النجف الذي طلب لاول مرة سحب الثقة) في بلوغ هدفهم هذا، او ان مفاجأة داخلية وضغوطا خارجية هائلة جعلت الموضوع يتعثر، فإن مجموعة من العراقيين على الفيسبوك بدأوا يوقعون على "اعلان مبادئ" طريف ومهم للغاية يحدد "كيف سنتعامل مع رئيس الحكومة حين يخسر منصبه". وكما يحلو لي ان اطلق على مجموعة الكتل المعترضة على اداء السيد المالكي، اسم "فريق ١٩ ايار"، يمكن ان نطلق على النخبة التي تجمع تواقيع في مدن الفيسبوك مترامية الاطراف، اسم "فريق ٦ حزيران".

الصديق نبراس الكاظمي الذي يتفرغ للبحث في معهد دولي بارز، قرر ان يجري معي فجر ٦ حزيران "مداولات مكثفة استمرت لدقائق معدودة" على حد تعبيره، اتفقنا بعدها مباشرة على ان نوقع انا وهو على اصدار البيان الآتي، بمثابة "تعهد فايسبوكي" نوجهه الى السيد نوري المالكي وائتلاف دولة القانون وانصار هذا التيار ان تم حجب الثقة نيابيا عن المالكي. نبراس كتب: نتعهد بأننا سنفعّل نفس الآلية النقدية على من سيخلفكم في رأس الحكومة، وسنذود دفاعا عنكم بعد خروجكم من السلطة في الحالات التالية:

اولا: سندافع عنكم اذا وجدنا من يحاول ان يسقطكم اعلاميا او قضائيا من دون حق او مبرر قانوني او معنوي (وهي اشياء مارسها المالكي مع بعض خصومه احيانا وفق اتهاماتهم له).

ثانيا: سندافع عنكم اذا وجدنا من يضايقكم بالاعتقالات التعسفية واساليب التهديد والترهيب الاخرى (وهي اشياء مارسها المالكي وفق الاتهامات).

ثالثا: سندافع عنكم اذا وجدنا من ينتهج سياسة الاعترافات المتلفزة ضدكم قفزا على آليات القضاء (وهي اشياء مارسها المالكي وفق الاتهامات).

رابعا: سندافع عنكم اذا وجدنا من يشوه سمعتكم باختلاق ملفات فساد او سوء ادارة وهمية وغير مقرونة بالدلائل او البينات (وهي اشياء مارسها المالكي وفق الاتهامات).

خامسا: سندافع عنكم اذا وجدنا من يحاول التعتيم على ردودكم السياسية في وسائل اعلام الدولة وقناة العراقية وجريدة الصباح او يستخدم هذه الوسائل للترويج لنفسه على حسابكم (وهي اشياء مارسها المالكي وفق الاتهامات).

خامسا: سندافع عنكم اذا وجدنا من يحاول الاستفراد بالسلطات التنفيذية من دون استشارة ثقلكم السياسي البرلماني او من يتجاوز على الدستور عموما (وهي اشياء مارسها المالكي وفق الاتهامات).

هذا التعهد ختمه نبراس بعبارة "ندعو كل من انتقد المالكي اثناء الفترة الماضية من حكمه الى التوقيع الى جانبنا على هذا التعهد، وشكرا لكم".

اما ردود الفعل على نشر هذا النص، فكانت متباينة كالعادة، وبعضهم يقول انه سيظل يلاحق المالكي ولن يقف الى جانبه لانه "شاف الويل من الحكومة"، اما اخرون فراحوا ينشرون الوثيقة الاخلاقية هذه على صفحاتهم الشخصية مع دعوة النخبة ومنتجي الافكار واصحاب الاقلام والمبدعين، الى التوقيع. البعض لم يكن مقتنعا بأن يوقع لكنه كتب عبارة "سأوقع لخاطر نبراس"، اما اطرف التعليقات فقد حملت تساؤلا: هل ستكونون قادرين على جمع ١٦٤ توقيعا، ام ستتعثر العملية بسبب "ابتزاز وتهديد"، خشية ان يصل الامر الى عرض تواقيعنا على السيد زوكربيرغ مالك الفيسبوك كي يستخدم "الادلة الانترنتية" لتفحص تواقيعنا واثبات صحتها. وبخلاف ذلك فإن دولة السيد زوكربيرغ امبراطور موقع التواصل العملاق هذا، سيدعو "الاجهزة الامنية الى اعتقال كل من ثبت تورطه بابتزاز كاتب او صحفي او باحث واجباره على وضع اسمه ضمن فريق ٦ حزيران"؟

لكن لحسن الحظ فإن السيد زوكربيرغ يدرك جيدا انني ونبراس الكاظمي وكل اعضاء فريق "٦ حزيران" المبارك، لا نمتلك اي ميليشيات او ملفات يمكن تحريكها ضد السادة "الانتلجنسيا العراقية" وأننا يمكن ان نجمع آلاف التواقيع، لان نخبتنا ليست لديها مشكلة شخصية لا مع السيد المالكي ولا غيره، وهذا ما سيتأكد لو خرج اي منهم من السلطة.

نيويورك تايمز: إيران تسارع إلى معونة المالكي

□ بغداد / المدى

قالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية امس الاربعاء، ان ايران تلعب ادوارا سياسية متعددة في بغداد، منها "افساد الادارات" التي وضعها الاميركان، وانها كانت ملاذا للمنبوذين السياسيين، وهي تؤكد خلال هذه الايام لعبها "دور الاخ" الاكبر لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي . وتقول الصحيفة "اليوم تضيف ايران دورا جديدا وهو دور مصلح الطوارئ في محاولة للحفاظ على تحالف المالكي من التقسيم. تبدو ايران مستميتة لانقاذ الادارة الائتلافية، التي ساعدت هي في خلقها اواخر عام ٢٠١٠، لانتشال العراق من ازمته السياسية الاخيرة".

وتوضح "تدعو طهران لصالح الفصائل المتحالفة معها في العراق وتستخدم نفوذها الديني والتجاري في محاولة لمنع معارضي المالكي من النجاح في سحب الثقة عنه". وتابعت في تقرير لها القول ان انهيار حكومة المالكي "سيكون ضربة كبيرة للنظام الحاكم في ايران الغاضبة اصلا بشأن مستقبل حليفها الكبير في الشرق الاوسط - الرئيس السوري بشار الاسد، كما انه يمثل تقاربا نادرا لمصالح طهران وواشنطن التي ترى المالكي ايضا الزعيم الوحيد الممكن في الوقت الراهن". وينقل التقرير عن مهرزاد بوروجيردي الاستاذ في جامعة سيراكيوز والمتابع للشؤون الايرانية قوله "لا شك ان لايران قوة سياسية كبيرة في العراق، و انها تحاول بكل جهدها ابقاء المالكي في السلطة. انها تخاف من ان سقوط المالكي بالاضافة الى مجهولية مصير الاسد في سوريا قد يضطران ايران للبحث عن وجوه جديدة غير ودودة".

ان بصمة ايران موجودة في كل الدائرة الداخلية للمالكي، حيث ساعدت في هندسة صفقة كانون الاول ٢٠١٠ التي جلبت الكتلة الصدرية المعادية للاميركان الى الساحة السياسية، وانهت المأزق السياسي الذي استمر تسعة اشهر وابقت المالكي رئيسا للوزراء، حسب تعبير الصحيفة الامريكية. وفي نيسان تم الترحيب بالمالكي خلال زيارة الى طهران التي امضى فيها وقتا كناشط معارض لصدام حسين. وفي اذار منحت ايران "مكافأة اكبر للمالكي وهي اجراء المحادثات النووية مع دول العالم في بغداد كدلالة على انها رمز للانتعاش البطيء بعد عقود من الحرب و كنموذج يحتذى به للعلاقات الوثيقة مع ايران" . الا ان سلامة المالكي السياسية تعاني في نفس الوقت ، حيث ان القائمة العراقية مستاءة وتشكو من كونها مهمشة في صنع القرار، كما انضمت الاحزاب الكردية الى الاستياء بالاضافة الى السيد مقتدى الصدر الذي اشار الى امكانية ترك تحالف المالكي الذي يقترب من الانهيار، على حد تعبير الصحيفة.

المدى تستطلع آراء الكتل السياسية بشأن خياراتها لـ"كبح جماح التفرد" إذا تعثر سحب الثقة

التيار الصدري: المالكي سيدفع ثمن فقدان المصداقية وتحالف برلماني سيمرر الإصلاحات

□ بغداد / المدى

احمد المساري

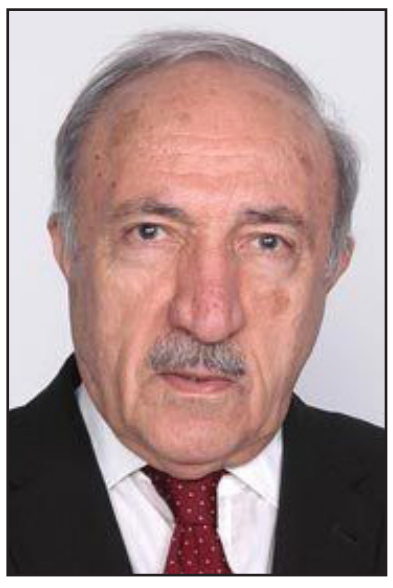

محمود عثمان

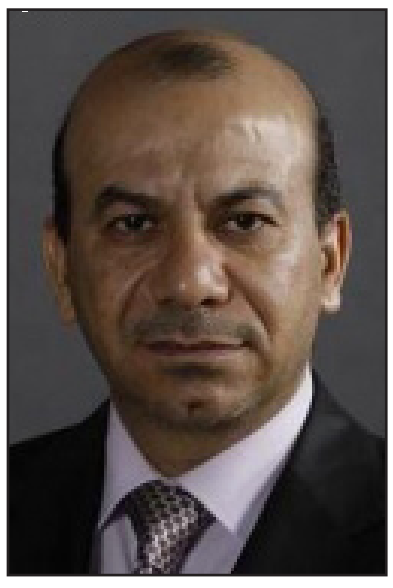

امير الكناني

قالت الكتل السياسية التي اجتمعت في اربيل والنجف، امس الاربعاء، انها لا تزال متمسكة بخيار "سحب الثقة" عن رئيس الوزراء نوري المالكي لكنها لم تستبعد، في الوقت ذاته، ما وصفته بـ "مفاجآت اللحظات الاخيرة" في اشارة الى امكانية تعثر مساعيها في الاطاحة برئيس الحكومة.

وشدد نواب كتلة الاحرار والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني على تمسكهم بالمطالبة بـ"الاصلاحات" حتى اذا فشل خيار سحب الثقة، مرجحين اللجوء الى بناء تحالفات برلمانية لتمرير قوانين وتشريعات قالوا انها ضرورية لاستكمال بناء دولة المؤسسات و"كبح جماح سياسة التفرد" التي يتهم المالكي باعتمادها.

وطالب نواب في حديث لـ"المدى" رئيس الوزراء بالسعي لكسب رضا القوى التي اجمعت على معارضة سياساته والانخراط في حوارات جادة لاكمال ما تبقى من ولايته، متوقعين انه سيدفع "ثمن فقدان مصداقيته" في الانتخابات المقبلة.

وتشهد البلاد اقوى مواجهة حتى الان بين المالكي وشركائه، بلغت ذروتها حين اكتمل لدى الرئيس جلال طالباني اكثر من ١٧٠ توقيعا تطلب منه استخدام صلاحياته الدستورية لسحب الثقة عن رئيس الحكومة.

وتقول اطراف سياسية ان هناك "ضغوطا معقدة" من خارج البلاد تواجه القوى الرافضة لبقاء المالكي في السلطة، وتجري اتصالات مكثفة لوضع سيناريو بديل لكبح جماح سياسات التفرد فيما لو تعثر سحب الثقة عن رئيس الحكومة.

ويقول امير الكناني، النائب عن كتلة الاحرار، في حديث لـ"المدى" ان "كل شيء متوقع في السياسة واذا ما فشلنا في مسعى سحب الثقة عن رئيس الوزراء فاننا بالتأكيد سنستمر في مساعي الاصلاح الى حين اقناع الاطراف الرافضة لها".

ويضيف ان "سحب الثقة عن المالكي ليس نهاية المطاف، فالكتل المعارضة له تمتلك خيارات اخرى لا تقل فاعلية عن سحب الثقة كتشكيل تحالفات برلمانية تعمل على تمرير القوانين والتشريعات التي من شأنها اكمال بناء دولة المؤسسات وتقييد سياساته".

وعن كيفية تعايش القوى المناهضة للمالكي معه داخل الحكومة والبرلمان اذا ما تعثر سيناريو سحب الثقة، يقول الكناني "الحكومة والبرلمان ستبقى على حالها لانها مؤسسات دولة، وسحب الثقة يعد اجراء ديمقراطيا حتى لو لم ينجح وليس بالضرورة ان يكون لفشله تداعيات سيئة علينا او على الطرف الاخر".

ويرفض النائب عن كتلة الاحرار وصف رئيس الوزراء بانه اصبح "مهيض الجناح" بعد كل الاعتراضات التي واجهها من كبريات الكتل ويوضح "نعارض ان تكون السلطة التنفيذية ورئيسها منكسرين لاننا مع ان تكون قوية بصلاحياتها الدستورية خدمة للشعب". لكنه يستدرك بالقول "اما رئيس الحكومة فسياسته غير مقبولة من كل الاطراف وعليه ان يفكر باسباب اجماع الكتل السياسية على رفضه وعليه السعي الى معالجة الخلل والجلوس مع جميع الاطراف".

ويضيف "المالكي سيدفع ثمن فقدان مصداقيته في الانتخابات القادمة لان اياً من القوى السياسية لن يقبل التحالف مع شخص تنكر لكل اتفاقاته".

اما احمد المساري، النائب عن القائمة العراقية، فينفي بشدة "وجود تعثر لمساعي سحب الثقة عن المالكي" معللا ذلك بان "النصاب مكتمل بعد جمع التواقيع المطلوبة من اعضاء مجلس النواب".

وفي حديث لـ "المدى" يقول المساري "اذا ما فشل سحب الثقة سواء لتدخل خارجي او لمفاجأة داخلية فهذا لا يحبطنا عن متابعة طريق الاصلاح لانه خيارنا الاستراتيجي وما سحب الثقة الا وسيلة لذلك"، ويتابع "اليوم هناك معارضة وموالاة وسحب الثقة هو تقليد لكل ديمقراطيات العالم".

ويؤكد ان "العراقية ستتعامل بروح ديمقراطية اذا اخفقت مساعي سحب الثقة عن المالكي وستبقى تصر على الاصلاحات التي تسعى لها".

ويلفت المساري الى ان الاطراف التي تسعى للاطاحة بالمالكي "لا تريد تقليم اظافر اي شخص حتى رئيس الحكومة لاننا منحناه فرصا عديدة كي يجري بيده الاصلاحات التي طالبنا بها لكنه لم يفعل".

هذا الاصرار أكده نواب عن التحالف الكردستاني على الرغم من عدم استبعادهم حدوث مفاجآت، لكنهم انتقدوا بشدة اداء دولة القانون في ادارة الازمة معتبرين انها دفعت بشكل كبير الكتل الى الاصرار على سحب الثقة عن المالكي.

ويقول النائب مؤيد الطيب لـ"المدى" ان "التحالف الكردستاني لازال ملتزما بمقررات اجتماعات اربيل والنجف والسليمانية الداعية لسحب الثقة عن رئيس الحكومة"، ويضيف "قدم نواب التحالف الكردستاني تواقيعهم للقادة الكرد وهي الان في مكتب رئيس الجمهورية".

وعن الخيارات الاخرى اذا ما فشل سحب الثقة، يقول الطيب "الرئيسان طالباني وبارزاني هما من يمتلك الكلمة الاخيرة في ذلك"، لكنه يعود ليؤكد "لا تغير في موقف التحالف الكردستاني بعد ان اصابنا اليأس من عقد الاجتماع الوطني، وبعد ان تجاهل ائتلاف دولة القانون المطالبات التي قدمتها الاطراف المعارضة"، ويشدد بالقول "اعطينا المالكي ما يكفي من الوقت ولم يبق لدينا سوى سحب الثقة".

ويرى المتحدث باسم التحالف الكردستاني بان "دولة القانون يشعر بتضييق الخناق عليه لانه لم يكن موفقا في ادارة الازمة الراهنة واخفق في التعامل مع الشركاء"، ويوضح "بعض اعضاء دولة القانون كان يتهم الاخرين بتنفيذ اجندات خارجية وتسلم اموال من بعض الدول وهذا ما عقد المسألة بشكل كبير".

بدوره يرى النائب محمود عثمان القيادي الاخر في التحالف الكردستاني ان "الازمة الحالية دليل على اخفاق الكتل السياسية في حل المشاكل في اول اختبار تواجهه بعد خروج الامريكان".

ويضيف عثمان في اتصال مع "المدى" قائلا "اذا حصل اي تعثر في سحب الثقة، وهذا متوقع، فعلى الكتل الاجتماع وتحديد خياراتها الجديدة مع المالكي".ويشدد القيادي الكردي البارز على ان "رئيس الوزراء جاء بالتوافق وعليه ان يرضي الكتل السياسية حتى لو صمد في منصبه"، ويضيف "اجماع الكتل على طرح الثقة بالمالكي يشكل مناسبة لان يراجع الاخير سياساته ازاء خصومه ويتحاور معهم للوصول الى نتيجة ترضي الجميع".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح